بالكيل والميزان وتحريم الاحتكار... إلخ، أو على علل وحكم تشريعية، والمجتمع المسلم مطالب بأن تتفق مقاصد الاقتصاد فيه مع مقاصد الشريعة، وإذا لم يحدث ذلك وكان علم الاقتصاد مختلفاً في مبادئه ومراميه مع الشرع ويهدف لتحقيق غايات أخرى تتعارض مع الشرع تكون العلاقة هنا بين الشريعة وهذا العلم علاقة اختلاف وتقف الشريعة بأحكامها ومقاصدها ضد مسار هذا الأمر[١].

إن الشريعة الإسلامية لا تساير أفعال الناس وعاداتهم فتقرها، وإنما تضع المنهاج الذي لا تضارب فيه ولا مفسدة، وقد تتفق العلوم الإنسانية في حركتها مع منهج الشرع فتقرها الشريعة، وقد نجد في حركة هذه العلوم ما يتعارض مع منهج الشرع فيقوم الشرع ويضعه في لطريق السليم.

علم النفس

عرض الدكتور العاني خلال محاضرة ألقاها بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوان (نحو منهجية تكاملية بين الفقه وعلم النفس) يوم ١٩٩٨/٧/١٧م عدة نقاط هامة توجب تكامل الفقه وعلم النفس لحل كثير من القضايا العالقة خاصة القضايا المتغيرة ولعل من أهمها:

ما الفرق بين علامات البلوغ والبلوغ ذاته؟ هل البالغ راشد؟ وما علاقة الرشد بالبلوغ؟ ومن هو المجنون، صفاته خواصه، ومحدداته. ما هو الموقف الفقهي من المريض النفسي: العصابي والذهاني؟ هذه أمثلة وغيرها يرى في علم النفس المعاصر إجابات واضحة محددة تقوم على الحس والمشاهدة والتجربة، ويرى الفقه المعاصر غائب عن هذه الساحة، ووجوده فيها من الضرورة بمكان. ثم يقول: لا مندوحة عن التكامل بين الإثنين للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها إجابة شرعية معاصرة".

---

[١] بابكر. ص ٣٩١-٤٩٣.

تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار الفلسفة والمنهج والموضوع

يستلزم هذا التكامل ضرورة إعادة بناء هذه المعرفة الإنسانية والاجتماعية وفق أسس توحيدية ناصعة ترى في الوحي الإلهي الأزلي مصدراً دائماً وأساساً لفلسفات المعارف وأهدافها وغاياتها.

تكامل العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار المنهج[١]

ويمكن تحقيق التكامل في هذا الجانب من خلال الإستفادة من إلتقاء منهج الاستنباط المتبع في العلوم الشرعية، مع منهج الاستقراء المتبع في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بحيث تصبح العلوم الشرعية مجالاً لاستنباط فرضيات من طرف العلماء الاجتماعيين المسلمين واختبارها في الواقع، ويصبح التراكم المعرفي الذي ينتج عن العلم التجريبي أو الوصفي في إطار العلوم الاجتماعية مجالاً للتنظير واستخلاص القواعد والقوانين العامة للسلوك الفردي والجماعي من طرف علماء الشريعة.[٢]

ومن ثم فليس من الأمر المنكور في أن المعرفة الإنسانية والاجتماعية تحتاج إلى تطعيم بايجابيات المعرفة الشرعية في إطار المنهج، ويمكن أن يتم ذلك من خلال توظيف العديد من المناهج البحثية التي تصبح بها المعارف الشرعية وخاصة المعرفة الأصولية والمعرفة الحديثية، فثمة أدوات بحثية شرعية معتبرة، يمكن توظيفها في الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة، بغية الوصول إلى ضبطٍ محكَّم للآثار المترتبة على الظواهر المادية التي تطرأ على حياة الإنسان وتؤثر فيها، وبغية تسخير

---

[١] يقصد بالمنهج تلك المنظومة الفكرية الاجرائية والمعرفية التي يستعين بها الباحث من أجل الوصول إلى مبتغاه من البحث. وتكون هذه المنظومة من مجموعة من الأدوات البحثية التاريخية والتحليلية والوصفية والتجريبية وتؤثر الفلسفات في توجهات هذه المناهج وفرضياتها وأساسياتها. سانو. ص ١٧.

[٢] عشوي. ص ٨٠.

نتائج الدراسات المختلفة لمصلحة الإنسان المكلف بعمارة الكون "[١]

تكامل العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث الموضوع

نقصد بهذا التكامل تكاملها في القضايا الأساسية التي تتمحور حولها كل واحدةٍ منهما، فمن المعلوم أن المعارف الشرعية تعنى بالتركيز على نصوص الوحي بشقيه -الكتاب والسنة- وتحاول تقديم تفسير لها، وأما المعارف الإنسانية فإنها تتركز حول الإنسان والظواهر المحيطة به، وتحقيقاً لمبدأ التكامل، فإنه من الممكن أن يتم توسيع دائرة اهتمام المعارف الشرعية من التركيز على النص فقط إلى التركيز على النص والجهة التي يخاطبها النص الشرعي وهي الإنسان، بحيث تتم بلورة الدراسات التي تعنى بالكشف عن هذا الإنسان والواقع الذي يعيش فيه والظروف التي تؤثر فيه، على أن تقوم فكرة التكامل هنا على ضرورة الربط بين الحكم ومحل تطبيقه، نعني أنه إذا كانت الدراسات الشرعية تروم الوصول إلى الحكم الشرعي في معظم الأحيان، فمن الممكن الاستفادة من الدراسات الإنسانية والاجتماعية بغية الوصول إلى فهم دقيق لمحل تنزيل الحكم وتطبيقه[٢].

تحقيق التكامل على مستوى الفلسفة[٣]

يقول قطب سانو: "وأياً ما كان الأمر، فإن التكامل المنشود اليوم بين المعرفة الشرعية والمعرفة الإنسانية في إطار الفسلفة، لابد من البدء فيه واستفراغ الوسع في

---

[١] يرى سانو أن من الأدوات القادرة على تحقيق التكامل المنهجي بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية: الاستحسان، الاستصحاب، وإشارة النص.. إلخ ويرى بأن استخدام هذه المناهج وغيرها سيكون له فائدة كبيرة في تفسير الظواهر الإنسانية والنفسية والاقتصادية والقانونية والتي تقوم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراستها. ص ١٨.

[٢] للمزيد من الأمثلة حول تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الإنسانية والاجتماعية من حيث الموضوع أنظر عشوي. ص ٧٩-٨٠.

[٣] للمزيد حول هذا الموضوع، يراجع البحث القيم الذي نشره الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو. في مجلة تفكر. العدد ١ المجلد ٣ ٢٠٠١م ص ١٤-١٦.

تحقيقه بصورة عاجلة إنقاذاً للمعرفة الإنسانية من الفراغ الروحي والقلق النفسي الذي تعيش فيه هذه المعرفة والمفتونون بها وبأهدافها وغاياتها المادية البحتة".[١]

إن التكامل بين المعرفة الشرعية والمعرفة الإنسانية والاجتماعية المعاصرة يمكن أن يتمركز في هذا الإطار حول سبل تطعيم المعرفة الإنسانية بفروعها ومناهجها بالفلسفة الناصعة التي تنطلق منها المعرفة الشرعية وهي الكتاب والسنة الصحيحة والعقل المهتدي بمقتضيات الوحي، ويستلزم هذا التكامل بين الفلسفتين ضرورة إعادة بناء المعرفة المتكاملة وفق أسس توحيدية ناصعة ترى في الوحي الإلهي الأزلي مصدراً دائماً وأساسًا لفلسفات المعارف وأهدافها وغاياتها.

إن تحقيق ذلك التكامل سواء من حيث المنهج أو الموضوع والفلسفة يجب عدم قبول هيمنة أصحاب أي علم على أصحاب علم آخر إلا بالدليل الشرعي والعقلي أو بالجمع بين الدليلين (الشرعي والعقلي) ودون هذا التكامل فإن الوقوع في عملية الانفصال والخلط بين موضوعات العلوم ومناهجها من جهة وأهداف هذه العلوم من جهة أخرى، فضلاً عن احتمال الوقوع في هيمنة مناهج بعض العلوم على مناهج علوم أخرى، بل واحتمال هيمنة سلطة الفقهاء وعلماء الدين على بقية العلوم والمختصين في الميادين الأخرى وخاصة ميادين العلوم الاجتماعية، مما سيؤدي إلى توقف أي تطور نوعي في هذه الميادين، كما أن هيمنة العلمانيين على زمام الأمور العلمية وغيرها أدى ويؤدي إلى استبعاد أي تأثير معرفي للدين[٢].

ومهما يكن من شيء فإن ثمة مجالات ومستويات عديدة لتحقيق التكامل المنشود بين المقررات الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ولا يتسع المقام لسردها.

---

[١] سانو، قطب. ص ١٨. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر مصطفى عشوي. ص ٧٨-٨١.

[٢] عشوي. ص ٥٩-٦٠.

الخاتمة

إن التكامل بين المقررات الشرعية والمقررات الإنسانية باستفادة كل واحد منها بما تتضمنه الأخرى من إيجابيات، أمر مطلوب يحتاج إليه في هذا العصر أملاً في تحقيق تكامل حقيقي يقوم على التخلص من الفصل المفتعل بين المعارف الشرعية والمعارف الإنسانية.

إن الدعوة إلى تكامل المقررات الشرعية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار الفكر الإسلامي هو الذي سيؤدي إلى تأصيل العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة تأصيلاً إسلامياً من جهة، وتجديد العلوم الشرعية من جهة أخرى؛ وذلك نتيجة لتلاقح هذه العلوم.

ونخلص القول بأن المعارف الشرعية يمكن لها أن تتكامل مع إيجابيات وحسنات المعارف الإنسانية على مستوى المنهج والأدوات البحثية وعلى مستوى الموضوع ونقطة الاهتمام والتركيز.

ولكن قبل كل هذا وذاك فإننا بحاجة إلى أن نزيل الخوف الذي في أنفسنا، وأن نطور ابتداءً من طرق التدريب على المناهج وكيفية تحصيلها، مع تطوير ما يحتاج إلى تطوير من هذه المناهج.

التوصيات

١. الاستفادة من المعارف والعلوم المعاصرة في المقررات الشرعية.

٢. تأصيل العلوم الإنسانية والاجتماعية في ضوء المبادئ الإسلامية. بحيث تعرض الحقائق والنظريات والفروض والتعميمات -التي تقدمها هذه العلوم- على التصور الإسلامي لحقائق الألوهية والكون والإنسان والحياة لاختبارها والوقوف على ما يتفق أو يختلف مع هذا التصور الإسلامي.

٣. إعادة تصحيح مناهج العلوم الشرعية والعلوم الإسلامية الاجتماعية في

جميع مراحل التعليم بطريقة تكاملية حتى تستوفي مطالب وحاجات الطلاب ونوعية المشكلات التي يواجهونها في حياتهم.

٤. ربط المقررات الشرعية بالبيئة وإضفاء روح من الحيوية والتجديد وروح الابتكار عليها.

٥. دوام مراجعة وتجديد ومواكبة آليات وأدوات البحث في كل من العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية في ضوء التغيرات والتطورات التي تطرأ على آلياتها وأدواتها نتيجة التغيرات والتطورات المتجددة الوقوع على مسار الحياة الإنسانية.

٦. الاهتمام باللغة العربية والعمل على أن تكون لغة مباشرة تتسم بالوضوح قراءة وفهما عند تأليف كتب اللغة العربية والمقررات الجامعية الأخرى لتتلاءم مع مستوى الطلاب.

٧. أن تتخطى الجامعات تعليم الحاسوب لإعداد الفهارس إلى خدمات حقيقية تستغل إمكانيات الحاسوب.

٨. عدم التطرف في رفض كل ما هو غير إسلامي والاستفادة من التراث الإنساني بالعدل والإحسان.

٩. تصميم مناهج جامعية تحقق الاندماج والتكامل (Integration) بين المعرفة الشرعية والتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع إعداد الكتب والقراءات المناسبة لكل تخصص من طرف الخبراء والمتخصصين.

١٠. ضرورة تخلص علماء الشريعة وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من مشكلة النقد الانفعالية، لتتيسر عملية الاندماج والتكامل.

١١. لا بد أن تتجه الجامعات نحو تخريج باحثين وعلماء يثبتون ويبلورون منهج -التكامل المعرفي- بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، ومنهج التكامل والتفاعل لمختلف العوامل التي تتدخل في تشكيل الظواهر

النفسية والاجتماعية من جهة أخرى. كما يستدعي الأمر تخريج أجيال من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ذوي دراية وعلم بالوحي مصدراً للمعرفة، وذوي إدراك للواقع النفسي والاجتماعي (الأبعاد الحضارية والثقافية)، وبالمنهج العلمي عند دراسة أية ظاهرة في مجال تخصصهم.

هذا ما استطعنا عمله في هذا البحث، فما كان فيه من صواب فهو من محض فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من زلل وخطأ فمن نفسي وتقصيري، وأسأل الله العفو والمغفرة، فإن الجواد قد يكبو، وإن الصارم قد ينبو، وإن النار قد تخبو، وإن الإنسان محل النسيان، وإن الحسنات يذهبن السيئات. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

امزيان. محمد محمد. ١٩٨١م. *منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٤.

بابكر. علي أحمد. ١٩٩٥م. *علاقة علوم الشريعة بالعلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة*، ج٢. عمان، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات.

بدري.مالك. ١٩٨١م. *علم النفس الحديث من منظور إسلامي*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

بشير. زكريا. ١٩٨١م. *إسلامية التربية والتعليم*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الترابي. حسن. ١٩٩٠م. *قضايا التجديد- نحو منهج أصولي*. معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

حسن. محمد عبد الغني. ١٩٦١م. *علم التاريخ عند العرب*. مؤسسة المطبوعات الحديثة.

حسين. أحمد إلياس. ٢٠٠١م. *نحو مفهوم إسلامي لعلم التاريخ*. الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حسين. أحمد إلياس. ١٤١١هـ. *منهج البحث التاريخي عند الكافيجي في رسالته المختصر في*

علم التاريخ. مجلة كلية التربية، جامعة الخرطوم.

حمارشة. توفيق. ١٩٩٥م. *علاقة علوم الشريعة باللغة العربية*، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، ١٩٨٤، الأردن.

زرزور. عدنان محمد. ١٩٩٥م. *منهجية التكامل مع علوم الشريعة في ضوء التحديات المعاصرة*، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموحات، الأردن ١٩٩٤م ج١ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الزفتاوي. عصام أنس. محرم ١٤٢٣هـ ابريل ٢٠٠٢م.*نظرات في مشكلات التصنيف في العلوم الإسلامية*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٦. العدد ١٠٤.

سانو. قطب مصطفى. ٢٠٠١م. *التكامل بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة*. مجلة تفكر. المجلد الثالث. العدد ١. معهد إسلام المعرفة. جامعة الجزيرة. السودان.

السعدي. عبد القادر. ١٩٩٥م. *علاقة الشريعة باللغة العربية*. ج٢. عمان: بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات.

الشافعي،محمد بن ادريس. ١٩٧٩م. *الرسالة*، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة.

عبد القادر هاشم رمزي. ١٩٨٤ م. *الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية*. دراسة مقارنة. قطر. الدوحة. دار الثقافة.

عشوي. مصطفى. ١٩٩٧م. *نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية*، مجلة التجديد. السنة الأولى.

عطية. جمال الدين. د.ت. *أفكار مبكرة في أسلمة العلوم*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٨، العدد.١٠٩.

الغزالي. محمد. ١٩٩٥م. *العلوم الإسلامية والعلوم الشرعية في الجامعات*، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عمان ١٦-١٩ ربيع الأول ١٤١٥هـ. ج١.

إشكالية المنهج في الدراسات الإنسانية والأدبية
علي صديقي

هناك شبه إجماع بين الباحثين ومؤرخي العلوم على أن العلوم الإنسانية قد نشأت في القرن التاسع عشر[1] حينما بدأت هذه العلوم في الاستقلال، غير أن شبه الإجماع هذا، حول النشأة، يقابله خلاف بين العلماء وفلاسفة العلم حول طبيعة المنهج في هذه العلوم. ولهذا يمكن القول إن العلوم الإنسانية قد نشأت نشأة غير مكتملة؛ فهي وإن استطاعت تحديد موضوعها وحصره، فإنها لم تستطع خلق منهج يلائم طبيعة موضوعها.

إذا، فالإشكال المنهجي في العلوم الإنسانية حديث، يعود بالأساس إلى القرن التاسع عشر؛ وهو القرن الذي كان فيه المنهج الاستنباطي في العلوم الرياضية، والمنهج الاستقرائي في العلوم الطبيعية قد بلغا غايتهما في النضج واستكمال سيطرتهما على كافة الميادين، وهو ما وضع هذه العلوم أمام خيارين:

1- إما أن تجد لنفسها منهجا يلائم طبيعتها لا هو استنباطي ولا هو استقرائي.

2- وإما أن تحاول تبني هذين المنهجين وتطبيقهما على دراساتها. وفي كلتا الحالتين كانت النتائج مؤلمة: "ففي الحالة الأولى تباينت مناهج الدراسات الإنسانية بين المنهج الاسترجادي في التاريخ، إلى منهج التحليل النفسي في علم النفس، إلى منهج الملاحظة المشاركة في الأنتروبولوجيا، إلى منهج تأملي ذاتي في الفلسفة... وهكذا، والنتيجة أننا لسنا أمام منهج واحد. وفي الثانية حصلت الطامة الكبرى: تحويل الإنسان إلى مجرد رقم أو عدد أو قضية أولية أو ثانوية مما يمكن إخضاعه لمنهج استنباطي، أو إحالة الإنسان إلى مادة من مواد الطبيعة لمنهج استقرائي."[2]

لقد شهدت العلوم الفيزيائية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تطورا كبيرا، وبلغت مستوى من التقدم لم تبلغه من قبل. ونتيجة لذلك، أصبحت الفيزياء نموذجا معرفيا، وسلطة مرجعية لباقي العلوم سواء كانت طبيعية أم إنسانية. يقول محمد عابد الجابري: "يمكن القول بصفة عامة إن الفكر العلمي بمختلف جوانبه ومنازعه – وكذا الفكر الفلسفي- قد بقي، طوال القرنين الماضيين، يتحرك داخل البنيان الذي شيده نيوتن، وذلك إلى درجة أن الأفكار والنظريات العلمية التي ظهرت خلال المدة المذكورة، لم تكن تقبل، أو على الأقل لم يكن ينظر إليها بعين الارتياح والرضا، إلا إذا كانت مندرجة في النظام العام الذي أقامه صاحب نظرية الجاذبية."[3]

وهكذا اعتبر المنهج العلمي الذي نشأ مع هذه العلوم نموذجا للتفكير العلمي ومعيارا تقاس به علمية العلوم حتى عندما يتعلق الأمر بموضوعات أخرى غير موضوعات الفيزياء، وهذا ما جعل أحد علماء البيولوجيا المعاصرين يعتبر هذه السيطرة لنموذج الفيزياء "أكبر سقطة لفلسفة العلم منذ نشأتها

حتى وقت قريب"، ذلك أن اتخاذ الفيزياء نموذجا للعلم، جعل "ما يسمى «فلسفة العلم» مجرد فلسفة للعلوم الفيزيائية"[4]. ولذلك، فقد انصب عمل ماير، في هذا الكتاب، على إبراز الفرق بين البيولوجيا والفيزياء، وهو عمل يتوجه به إلى زملائه البيولوجيين الذين سيطرت عليهم مفاهيم الفيزياء. يقول إرنست ماير، موضحا الفرق بين البيولوجيا والفيزياء:" وبوضوح أكثر فأكثر، بدأت أرى أن «البيولوجيا» نوع من العلوم يختلف تماما عن العلوم الفيزيائية، وهذا الاختلاف الجذري يشمل مادة موضوعاته، وتاريخه، ووسائل تحصيله وفلسفته. ففي الوقت الذي نرى فيه كل العمليات الحيوية متوائمة مع قوانين الفيزياء والكيمياء، يتعذر إخضاع الكائنات الحية لهذه القوانين «الفيزيو كيماوية»، كما أن العلوم الفيزيائية قد ظلت عاجزة عن التعامل مع جوانب كثيرة من الطبيعة كانت مقتصرة على عالم الأحياء."[5]

ويخلص ماير من حديثه عن الخصائص المميزة للحياة، والتي تجعل البيولوجيا تختلف جذريا عن الفيزياء لاختلاف مادة موضوعاتهما، ومن كشفه عن قصور نموذج الفيزياء في التعامل مع الكائنات الحية، إلى أنه ليس هناك ما "يبرر اعتبار الفيزياء مثالا نموذجيا للعلم كما ينبغي أن يكون لمجرد أنها كانت أسبق العلوم إلى استيفاء مقومات العلم؛ فهذه الحقيقة التاريخية لا تجعلها أكثر «عالمية» من الأخير الأصغر وهو البيولوجيا."[6]

ولم يتوقف تأثير النموذج الفيزيائي عند حد البيولوجيا، بل امتد ليفرض هيمنته على مختلف المجالات: على الطب والفلسفة واللاهوت والأخلاق، بل وعلى الفنون والآداب.[7]

وفي مجال العلوم الاجتماعية، تأثر أوجست كونت (A. Comte) بفيزياء نيوتن، واستمد منها فلسفته الوضعية التي حاول أن يرسي علم الاجتماع على أساسها، ذلك أن إصرار نيوتن على ضرورة تأييد التجربة لأي فرضية للتأكد من صدقها وصحتها، جعله قريبا من الوضعيين الذين كثيرا ما عبروا عن انتمائه إليهم، بل "إن أوجست كونت كان يتخذ من قانون الجاذبية الذي قال به نيوتن، نموذجا لما يجب أن يكون عليه التفكير الموضعي (الوضعي)."[8]

لقد سادت القرن التاسع عشر نزعة علموية وثوقية، تعتقد بإمكانية تفسير كل الظواهر باختلاف أنواعها، والتي ظلت دون تفسير حتى ذلك الوقت. وخضع مفكرو هذا العصر وفلاسفته لسيطرة نموذج فيزياء نيوتن القائم على التجربة، وتم تعميم أسس المنهج الوضعي[9] لتشمل العلوم الإنسانية... وكان من نتائج ذلك كله، أن تم اختزال الظواهر الإنسانية في جوانبها الحسية والفيزيقية، وإسقاط كل ما هو متجاوز ومتعال وغيبي من هذا الوجود، حتى إنه لم يعد هناك فرق بين الظاهرة الإنسانية والظاهرة الطبيعية. كما تم فصل العلم عن كل قيمة أخلاقية، واكتفي بطرح سؤال الوسائل دون سؤال الأهداف

والغايات، ذلك أن "الحالة الوضعية تقوم أساسا على اعتبار الظواهر خاضعة للقوانين، وأن مهمة البحث العلمي هي العمل على الكشف عن هذه القوانين؛ أي بيان شروط وجود الظواهر، لا أسبابها الأولى والأخيرة. إن المهم والأساسي – في نظر أوجست كونت – هو بيان كيف يحدث الشيء، لا البحث في «لماذا يحدث»."([10])

إن هذه النتائج العكسية لتطبيق أسس المنهج الوضعي، المستمدة من العلوم الطبيعية، على الدراسات الإنسانية، دفعت عددا من العلماء وفلاسفة العلم إلى التنبيه على التباين الحاصل بين فروع هذين العلمين، وإلى وضع حدود فاصلة بينهما، لأن تجاهل ظاهرة الاختلاف و«اللاتجانس» هذه، القائمة بين المجالين، لا تؤدي فقط إلى كثرة المفاهيم الخاطئة، وإنما، أحيانا، إلى أوهام لا يمكن أن تتحقق بأي حال من الأحوال.

يكشف تاريخ العلوم عن صراع مستمر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، "إذ تدعي الأولى، بإصرار، أنها هي التي تبرر الثانية [تؤسسها]، بينما تضطر هذه إلى البحث عن مرتكزاتها وتبرير منهجياتها خارج كل النزعات النفساوية والسوسيولوجية والتاريخوية، وتطهير تاريخها من جرثومة هذه النزعات جميعها"([11]).

فإذا كانت العلوم الطبيعية تسعى إلى صياغة قوانين عامة، كلية ومطلقة، فإن غاية ما تسعى إليه العلوم الإنسانية، هي بناء قوانين وقواعد تقريبية واحتمالية، تفتقد إلى الكلية واليقين المطلق. لذلك، فلا يمكن القول إن العلوم الإنسانية يمكن أن تصل إلى قوانين مماثلة لتلك القوانين التي تصل إليها العلوم المادية، "فحين لا يكون الموضوع قابلا للدراسة العلمية، فلا فائدة عندئذ من اصطناع أدق المناهج"([12])؛ فموضوع العلوم الإنسانية هو الإنسان، والطبيعة البشرية تتميز بأنها تتجاوز الطبيعة/المادة، إضافة إلى أن كل فرد يتميز بخصوصيات تجعله يختلف عن باقي الأفراد، "فالأفراد ليسوا نسخا متطابقة يمكن صبها في قوالب جاهزة وإخضاعها جميعها للقوالب التفسيرية نفسها، فكل فرد وجود غير مكتمل، مشروع يتحقق في المستقبل، واستمرار للماضي"([13]).

ويحصي عبد الوهاب المسيري عددا من الاختلافات والفروق بين الظاهرتين الطبيعية والإنسانية، نكتفي بذكر بعضها:([14])

1- يسهل تحديد وحصر العلة أو العلل التي تكون وراء نشوء الظواهر الطبيعية، في حين يصعب تحديد وحصر كل أسباب الظاهرة الإنسانية؛ فقد يصل الدارس إلى معرفة بعض الأسباب لكن دون أن يتمكن من الوقوف على كل الأسباب، لأنها متعددة ومتداخلة ومتشابكة.

2- تتميز الظاهرة الطبيعية بغياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي عنها، فهي بلا شخصية ولا ثقافة ولا تراث، كما أنها مجردة من الزمان والمكان مثل تجردها من الوعي والذاكرة والإرادة... وبالمقابل، نجد أن هذه المكونات الشخصية والثقافية والتراثية مكونات أساسية في بنية الظاهرة الإنسانية. أضف إلى ذلك تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، هذا مع حضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة... في الظاهرة الإنسانية.

3- دراسة الظواهر الطبيعية تقود إلى صياغة قوانين عامة يمكن التأكد من وجودها وصحتها بالرجوع إلى الواقع. ولما كان الواقع الطبيعي بطيء التغير، فإن هذا القانون يمكن أن يكتسب مشروعيته عبر الزمان والمكان. أما دراسة الظواهر الإنسانية، فتوصلنا إلى تعميمات تقريبية، قد تثبت وقد لا تثبت إن حاولنا تطبيقها على مواقف إنسانية جديدة، لأننا سرعان ما سنكتشف أن هذه المواقف الجديدة تحتوي على عناصر ومكونات خاصة لم نصادفها في المواقف السابقة، إذ من غير الممكن أن يحدث في المجتمع ظرفان متعادلان ومتكافئان تماما.

وإضافة إلى كل هذه الفروق، تختلف وقائع العلوم الطبيعية عن وقائع العلوم الإنسانية في كون الأولى يمكن إدراكها عن طريق الحواس لأنها أحداث فيزيقية. أما الثانية، فلا يمكن إدراكها عن طريق الحواس، لأنها ذاتية، وتختلف من فرد إلى آخر، فهي تتمثل في المشاعر والأفكار والنيات... ولذلك فهي وقائع تتصف بجدّيتها وبعدم قابليتها للتكرار. وبرغم امتلاك الإنسان لخواص فيزيقية، فإن أهم صفة تميزه هي أنه كائن عاقل؛ الأمر الذي يمنح سلوكاته وتصرفاته معنى، ويفرض علينا فهمها وعدم الاقتصار على وصفها... ولعل هذه الفروق، وغيرها، هي التي دفعت أحد المهتمين بمناهج العلوم إلى التأكيد أن "تشييد الدراسات الإنسانية على غرار العلوم الطبيعية بحيث تكون نموذجا متشابها لها تماما، هو ضلال عقلي، وعقم علمي، وخطر أخلاقي: هو ضلال عقلي لأنه يتجاهل العمليات المعرفية المألوفة، وعقم علمي لأنه لا ينتج المعرفة التي نحتاجها، وخطر أخلاقي لأنه يقبل تصور الإنسان على أنه شيء آخر في عالم مادي طبيعي."([15])

ويؤكد عدد من الباحثين([16]) أن أزمة العلوم الإنسانية مردها إلى «واحدية العلوم»([17]) التي سعى دعاتها إلى فصل النشاطات الإنسانية عن كل المعايير الأخلاقية المتجاوزة، وإلحاق الإنسان بالظواهر الطبيعية/المادية حتى لا يصبح هناك فارق بين الإنسان والطبيعة/المادة، بل يصبح جزءا منها، يخضع لقوانينها وحتمياتها، ويذعن لسماتها المتمثلة في القياس الكمي الدقيق، والقابلية للتقنين، فتغدو معرفتنا بالإنسان أشبه بمعرفتنا بالظواهر الطبيعية في الدقة والصرامة والموضوعية، وذلك عن طريق استخدام مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الإنسانية.([18])

لقد رفض كثير من العلماء الغربيين الرؤية الساذجة التي تصر على إقصاء الجوانب الجوانية والفردية للظاهرة الإنسانية، والتي تدعو إلى إلحاقها بالظواهر الطبيعية، وألحوا بالمقابل، على رفض فكرة وحدة العلوم، وعلى التمييز بين الظاهرتين موضوعا ومنهجا. فقد دعا ويلهلم ديلثي (Wilhelm Dilthey) (1833-1911) إلى وضع حدود فاصلة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ورأى أنه من السذاجة تطبيق مناهج الأولى على الثانية. لذلك، تركزت محاولته في التفرقة بين العلوم الطبيعية والإنسانية، وفي الرد على الوضعيين الذين وحدوا بين منهجيهما؛ أمثال: أوجست كونت، ودور كايم، وجون استيوارت ميل... وحاول أن يؤسس العلوم الاجتماعية على أسس منهجية مختلفة عن العلوم الطبيعية: "إن الفارق بين العلوم الاجتماعية والطبيعية يكمن، عنده، في أن مادة العلوم الاجتماعية، وهي العقول البشرية مادة معطاة، وليست مشتقة من أي شيء خارجها مثل مادة العلوم الطبيعية التي هي مشتقة من الطبيعة... إن الإدراك الفني والإنساني هما غاية العلوم الاجتماعية. وهذان يمكن الوصول إليهما من خلال التحديد الدقيق للقيم والمعاني التي ندرسها في عقول الفاعلين الاجتماعيين وليس من خلال مناهج العلوم الطبيعية..."[19]، لأن مناهج العلوم الطبيعية "ترمي إلى وضع قوانين عامة، بينما يحاول المؤرخون أن يقفوا على واقعة مفردة غير متكررة."[20] ولتحقيق هذا الهدف؛ التفرقة بين مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية، استخدم ديلثي، وغيره من أنصار الهرمينوطيقا، الذين ناهضوا النزعة الوضعية، مصطلح "الفهم" مقابل مصطلح "التفسير". إن هذا التعارض بين "الفهم" و"التفسير"، هو نفسه التعارض بين منهج العلوم الطبيعية ومنهج العلوم الإنسانية، لأنه إذا كان المنهج الأول يستند إلى التفسير، فإن المنهج الثاني يقوم على الفهم: "إن الكلمة الأساسية في التأويل أو الدراسات الإنسانية هي الفهم، والفهم كلمة متميزة من التعليل الذي يقوم عليه العلم الدقيق. الفهم معوله على الربط بين الجانب الداخلي والجانب الخارجي. العلم يعلل، والدراسات الإنسانية تتفهم الحياة أو التجربة...".[21]

إن "الفهم" يتجاوز حدود الواحدية المادية، ويرفض تسوية الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية/المادية، وينظر إلى الإنسان على أنه ظاهرة متجاوزة وفردية وذات خصوصيات، وهو ما يعني أنه لا يمكن تفسيرها أو تعليلها أو دراستها من الخارج، أو صياغة قوانين عامة حولها كما نفعل مع الظواهر الطبيعية، وإنما ينبغي النفاذ إلى أعماقها ودراستها من الداخل قصد تأويلها وفهمها، "وعملية الفهم هذه فردية بالضرورة، بل ذاتية."[22]

أشرنا سابقا إلى أن تطور العلوم الطبيعية كان له صداه في الفلسفة الوضعية عند أوجست كونت؛ الأمر الذي دفع بعض نقاد الأدب ودارسيه إلى أن يقيموا النقد الأدبي على أسس وقوانين تماثل قوانين العلوم الطبيعية في دقتها وصرامتها، فتجاوز الناقد الأدبي حدود الأدب ليماثل عالم الطبيعة، بحيث صار باحثا في الأدب بحثا طبيعيا، وتعامل مع الظاهرة الأدبية تعامل عالم الطبيعة مع الظاهرة الطبيعية.

ويكفي، للتمثيل، الإشارة إلى سانت بوف (Saint Bœuf) (1804-1869)، الذي دعا إلى دراسة الأدباء "من حيث خصائصهم الجسمية وحياتهم المادية والعقلية والخلقية والعائلية، وأذواقهم وعاداتهم وآراؤهم، ثم ترتيبهم في (فصائل) يرتبط كل منها بملامح مشتركة، وبذا أضحى النقد الأدبي عند سانت بوف أقرب إلى التاريخ الطبيعي للأدب."[23]

أما هيبوليت تين (Heppolites. Taine) (1828-1893)، تلميذ سانت بوف، فقد "حول طريقة أستاذه إلى نوع من الحتمية الجبرية على نحو ما تتصف به القوانين الطبيعية، فإذا كانت الطبيعة لا تعرف الخصائص ولا القوانين الفردية، وإنما تنشد التعرف إلى القوانين العامة، فكذلك ينبغي أن تكون قوانين الأدب... قوانين تقوم على الحتمية"[24]، وحاول دراسة الآثار الأدبية اعتمادا على ثلاثة مؤثرات هي: الجنس والبيئة والعصر، و"يشمل مصطلح الجنس مجموعة من الأفكار عن الوراثة والأرض والمناخ. وتضم البيئة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حين يركز العصر الانتباه على جوانب الاستمرار والتغير في الحضارة."[25]

لكن، هل الظاهرة الأدبية مثل الظاهرة الطبيعية تسمح بمثل هذا التعميم في القوانين، وبمثل هذه الحتمية الجبرية؟ أليس الأدب ظاهرة فنية وليست طبيعية؛ والظاهرة الفنية لا تكون عظيمة إلا بقدر قابليتها لتعدد المعاني ولعشرات التأويلات؛ مما يجعل اختزالها في قانون رياضي عام وجاهز أمرا متعذرا إن لم نقل مستحيلا؟

إن الظاهرة الأدبية ذات طبيعة تخييلية وإيحائية، وهو ما يعني أنه لا يمكن أن تكون مادة تجريبية يتم إخضاعها لقوانين عامة، وإدخالها في قوالب وأطر جاهزة تقاس عليها جميع النصوص؛ فإذا كانت الظاهرة الطبيعية مادة قابلة للملاحظة، والقياس، والتعميم، واكتشاف قوانينها، فإن الظاهرة الأدبية تخرج من دائرة التعميم والقياس، لتدخل دائرة الفردية والتخصيص؛ "فالعلم تعميم والفن تخصيص، العلم تجميع والفن تفريد. العلم يلاحظ الأشباه والنظائر ليستخلص منها أوجه الشبه فيصوغها في قانون واحد ينظمها، والفن يلاحظ جزئية واحدة يقف عندها يحلل خصائصها..."[26].

إن الدارس، أو الناقد الأدبي، عندما يدرس أدب أديب معين، فهو، غالبا، لا يولي اهتماما كبيرا لما يشترك فيه مع بقية البشر، أو مع باقي أدباء عصره، فهو يدرسه لاكتشاف ما تفرد به هذا الأديب. وهذا يختلف عن عالم الطبيعة الذي يروم وضع قوانين عامة تتكرر في جميع الحالات.

إذا، فمن الواضح أن المشكلة في الدراسة الأدبية، كما يقول رينيه ويليك (René Wellek)، هي "مشكلة تفرد ومشكلة قيمة"؛ لأنه "حتى في دراسة مرحلة أو حركة أو أدب أمة من الأمم، سيهتم

دارس الأدب بها بوصفها حالة فردية ذات خصائص وصفات متميزة تفردها عما يشابهها من مجموعات أخرى."([27])

ويدعم ويليك قضية الفردية هذه بحجة أخرى: "فقد فشلت على الدوام محاولات إيجاد قوانين عامة في الأدب... ففي حين أن الفيزياء قد ترى أرفع انتصاراتها في نظرية عامة ترد إلى معادلة واحدة: الكهرباء والحرارة والجاذبية... لا يمكن الادعاء بوجود قانون عام يحقق غرض الدراسة الأدبية، فكلما كان القانون أكثر شمولا وكان أكثر تجريدا وبالتالي بدا خاويا، أفلت من أيدينا الموضوع العيني للعمل الفني."([28])

ويمكن التمييز بين العلم والأدب من زاوية أخرى: زاوية اللغة المستخدمة في كل منهما. إن مقارنة بسيطة بين اللغة العلمية واللغة الأدبية تكشف عن فجوة واسعة تفصل بينهما؛ فاللغة الأدبية ملأى بالإيحاء والمجاز والاستعارة... ولذلك فهي بعيدة عن أن تكون تعبيرية فقط، وإنما لها جانبها الإشاري، بل إن الإشارة هي الأصل في القول الأدبي([29]). أما اللغة العلمية، فهي تسعى نحو تحقيق نوع من التطابق الدقيق والتام بين الإشارة الصوتية والمدلول، فهي لغة محايدة وموضوعية وحرفية، لغة "واحدية" بتعبير عبد الوهاب المسيري([30]).

بعد كل هذا، هل يجوز الحديث عن تطابق مناهج الدراسات الأدبية مع مناهج العلوم الطبيعية؟ وهل يمكن معالجة العمل الأدبي، والفني عموما، معالجة طبيعية وعلمية؟

يكشف تاريخ الأدب عن حلين متطرفين لهذه المشكلة: "أحدهما يتزيا بالزي العصري بفضل العلوم الطبيعية، ويطابق بين المنهجين التاريخي والعلمي فيؤدي إما إلى مجرد تجميع للوقائع وإما إلى وضع «قوانين» تاريخية بالغة الشمول. والآخر ينكر أن يكون البحث الأدبي علما ويؤكد على الطبيعة الشخصية «للفهم» الأدبي، وعلى «الفردية» وحتى على "التفرد" في كل عمل أدبي"([31]).

وهنا، لا يسع المرء إلا أن يأخذ بالحل الوسط الذي يقدمه ويليك للمسألة، فهو يرى أن "على المرء أن يسلم بأن كل عمل أدبي عام وخاص في وقت واحد، أو – من الأفضل، ربما، أن نقول، إنه عام وفردي معا"([32]). ويؤكد ويليك أن كل عمل فني يتميز بسمات فردية، وإن كان يشترك، أيضا، مع بقية الأعمال الفنية في خصائص عامة، ولهذا يحاول كل من النقد الأدبي والتاريخ الأدبي "أن يميز فردية أثر أو كاتب أو مرحلة أو أدب قومي ما. غير أن هذا التمييز لا يتم إلا بمصطلحات كلية، وعلى أساس نظرية أدبية."([33])

الهوامش:

([1])- يلاحظ ميشال فوكو أن العلوم الإنسانية تفتقد إلى ميراث خاص بها يعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. والسبب، في نظره، أن الإنسان في هذين القرنين لم يكن له وجود، ولم يكن موضوعا للتفكير، وهو ما يعني تعذر ظهور العلوم الإنسانية خلال هذه الفترة. ويربط فوكو ظهور هذه العلوم بنشأة المجتمع الصناعي الذي فرض معايير جديدة على الإنسان الغربي، وبالأخطار التي أصبحت تتهدد الطبقة البورجوازية، وبظهور الإنسان في الثقافة الغربية وفرضه نفسه على أنه ما يجب أن يفكر فيه، وما يجب أن يعرف.

ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يراجع:

ميشال فوكو: "الكلمات والأشياء"، ترجمة: فريق الترجمة بمركز الإنماء القومي، مركز الإنماء القومي، (بيروت) 1990-1989م، ص: 283-284.

([2])- علي عبد المعطي محمد: "رؤية معاصرة في علم المناهج"، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1984، ص: 45.

([3])- محمد عابد الجابري: "مدخل إلى فلسفة العلوم، دراسات ونصوص في الايبستمولوجيا المعاصرة"، الجزء الثاني: "المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي"، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1982، ص: 45.

والشيء نفسه يؤكده إرنست ماير حين يقول: "ففي الفترة من بدء الثورة العلمية في القرن السابع عشر حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بوقت ليس بالقصير، كان مفهوم العلم عند معظم الناس محصورا في دائرة مجالاته الدقيقة المحددة: كالفيزياء والكيمياء... وآنذاك، كانت الفيزياء تعتبر المثال النموذجي للعلم".

- إرنست ماير: "هذا هو علم البيولوجيا، دراسة في ماهية الحياة والأحياء"، ترجمة: عفيفي محمود عفيفي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع277- يناير 2002م، ص: 7-8.

وكل هذا يعطي دلالة للتسمية الأولى التي أطلقها أوجست كونت على علم الاجتماع، حيث دعاه بالفيزياء الاجتماعية (Phisique sociale) تعبيرا منه عن إعجابه بنموذج الفيزياء.

([4])- إرنست ماير: "هذا هو علم البيولوجيا"، م. س، ص: 53.

([5])- المرجع نفسه، ص: 12.

وأضيف هنا أن ماير يتضايق من سيطرة نموذج العلوم الفيزيائية على البيولوجيا، ويشن هجوما عنيفا على أولئك البيولوجيين الذين لا يلتفتون، بسبب سيطرة مفاهيم الفيزياء عليهم، إلى ذلك الفرق الجوهري بين العلوم الفيزيائية والبيولوجيا؛ وهو فرق بين عالم الأحياء وعالم الجمادات؛ فصحيح "أن كليهما يخضع للقوانين الكونية التي اكتشفت وحللت بفضل العلوم الفيزيائية، إلا أن الكائنات الحية تخضع أيضا للتعليمات الصادرة من البرنامج الجيني، وهو أمر لا وجود له في عالم الجمادات".

- المرجع السابق، ص: 10.

([6])- نفسه، ص: 49.

([7])- ففي مجال الطب، تغلغلت مفاهيم الفيزياء في طب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتزايد ميله إلى التجريب، وأصبح أكثر علمانية من ذي قبل. وفي الفلسفة، حاول كانط، مثلا، تأسيس فلسفة علمية تتخذ من فيزياء نيوتن نموذجا لها؛ حيث انطلق منها لتأسيس فلسفته النظرية. وقد كشف عبد القادر بشته، في كتابه حول علاقة الفلسفة الكانطية بفيزياء نيوتن، عن أهمية هذه الفيزياء في تكوين الفلسفة النقدية الكانطية وإمكانية تفسير مثاليته انطلاقا من النموذج الفيزيائي والرياضي النيوتوني.

وفي مجال اللاهوت والأخلاق، طبق هيوم المنهج التجريبي في شتى العلوم الإنسانية، حتى في الدين والأخلاق، فذاعت شهرة دراساته في الدين الطبيعي، وموقفه النقدي من الدين الرسمي، وأنكر المعجزات؛ لأنه لا يمكن معرفتها عن طريق اللاهوت الطبيعي، كما أرسى قواعد المذهب النفعي في الأخلاق، ورأى أن صحة الفعل مرهونة بما يحققه من فائدة.

وفي الأدب، ظهر المذهب الطبيعي (Naturalisme)، الذي مثله عدد من الأدباء والنقاد؛ أمثال إميل زولا وهيبوليت تين وغيرهما في مختلف البلاد الأوربية.

لمزيد من التفصيل حول هذه المواضيع يراجع ما يلي:

- جان شارل سورنيا: "تاريخ الطب، من فن المداواة إلى علم التشخيص"، ترجمة: إبراهيم البجلاتي، عالم المعرفة، الكويت، ع 281، 2002م، ص: 199 وما بعدها.

- عبد القادر بشته: "الفلسفة والعلم، من كانط ونيوتن إلى الوضعية وحدود المعرفة الإنسانية"، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002م.

- حسن حنفي: "مقدمة في علم الاستغراب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2000م، ص: 217 وما بعدها.

- باربارا باومان، وبريجيتا أوبرله: "عصور الأدب الألماني، تحولات الواقع ومسارات التجديد"، ترجمة: هبة شريف، عالم المعرفة، الكويت، ع278، 2002م، ص: 251 وما بعدها.

([8])- محمد عابد الجابري: "المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي"، م. س، ص: 49.

([9])- قامت الوضعية على مجموعة من الأسس يمكن إيجازها في ما يلي:

1- اعتبار الحس وحده مصدرا للمعرفة سواء في العلوم الطبيعية أم في العلوم الإنسانية، ونفي كل مصادر المعرفة الأخرى من حدس أو غيب أو تأمل نظري.

2- إخضاع الظواهر الإنسانية للتجريب مثل باقي الظواهر، (وحدة العلوم).

3- كل الظواهر ذات طبيعة كمية، ويمكن التعبير عنها بلغة الكم والعدد، وإنكار أن تكون الظواهر الإنسانية ذات طبيعة كيفية، (مادية كل الظواهر).

ولمزيد من التفصيل، يراجع:

- محمد محمد أمزيان: "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، بيت الحكمة للترجمة والنشر، وجدة، ط3، 1996م. ص: 22-25.

وكذلك : عبد الوهاب المسيري: "الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان"، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م، ص: 15-16.

([10])- محمد عابد الجابري: "المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي"، م. س، ص: 59.

ولمعرفة مزيد من هذه النتائج، يراجع:

- محمد أمزيان: "منهج البحث الاجتماعي"، م. س، ص: 25-35.

- عبد الوهاب المسيري: "الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان"، م. س، ص: 62 وما بعدها.

([11])- ميشال فوكو: "الكلمات والأشياء"، م. س، ص: 284.

([12])- محمد وقيدي: "العلوم الإنسانية والإيديولوجيا"، منشورات عكاظ، المغرب، ط2، 1988، ص: 99.

([13])- عبد الوهاب المسيري: "الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان"، م. س، ص: 13.

([14])- المرجع نفسه، ص: 42-46.

([15])- علي عبد المعطي محمد: "رؤية معاصرة في علم المناهج"، م. س، ص: 321-322.

([16])- نكتفي، هنا، بالإشارة إلى دراسة: جابر الحديثي: "أزمة العلوم الإنسانية"، الفكر العربي، مجلة الإنماء االعربي للعلوم الإنسانية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ع: 38/37. س 6، 1985م.

([17])- استعرنا هذا المفهوم من المسيري، وهو مفهوم "يفترض أن ثمة وحدة عامة شاملة تنتظم العلوم كافة (الطبيعية والرياضية والاجتماعية والإنسانية)، باعتبار أن الإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة/المادة لا وجود له خارجها... واعتبار أن ثمة قانونا واحدا (طبيعيا/ماديا) يسري على جميع الظواهر الإنسانية والطبيعية، أي أن ثمة واحدية كونية مادية".

- عبد الوهاب المسيري: "العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مج2: التطبيق". دار الشروق، القاهرة، ط1: 2002م، ص: 56.

([18])- وإذا لم تطابق الظواهر الإنسانية قوانين هذه المناهج، فإنه قد يلجأ إلى تطويع هذه الظواهر لتطابق القوانين المسبقة، وهذا ما يفعله بعض المتفلسفة، فقد "أصبح العلم الإنساني عندهم، أكثر علمية من العلم الطبيعي، إذ يعسر أن تجد عالما واحدا من علماء الطبيعة وصل به الجهل إلى حد محاولة إصلاح الطبيعة لكي تطابق قوانينه بدلا من إصلاح نظرياته لتكون قوانين تطابقها التجربة".

- أبو يعرب المرزوقي: "آفاق النهضة العربية، ومستقبل الإنسان في مهب العولمة"، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1999، ص: 209.

([19])- نصر حامد أبو زيد: "إشكاليات القراءة وآليات التأويل"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط6، 2001م، ص: 24.

([20])- رينيه ويليك، وأوستن وارين: "نظرية الأدب"، ترجمة: محيي الدين صبحي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981م، ص: 15.

([21])- مصطفى ناصف: "نظرية التأويل"، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1، 2000م، ص: 65.

ولمزيد من التفصيل حول مفهومي: "الفهم" و"التفسير"، يراجع:

- علي عبد المعطي محمد: "رؤية معاصرة في علم المناهج"، م. س، ص: 340 وما بعدها.

- محمد أحمد الزعبي: "إشكالات البحث العلمي للظواهر الاجتماعية عامة، وللظواهر الاجتماعية في البلدان النامية خاصة"، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، دار الطليعة، بيروت، ع: 2/1، س: 34، 1997، ص: 93.

([22])- رينيه ويليك وأوستن وارين: "نظرية الأدب"، م. س، ص: 15.

([23])- محمد حافظ دياب: "النقد الأدبي وعلم الاجتماع، مقدمة نظرية"، فصول، مجلة النقد الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج4، ع1، 1983م، ص: 61.

([24])- المرجع نفسه، ص: 61.

([25])- نفسه، ص: 61.

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. شهرية محكمة
تصدر من لبنان.

ماهية التاريخ والعلوم المساعدة لدراسته

د.محمود محمد السيد خلف/جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

ملخّص:

هذا البحث يلقي الضوء على أهمية دراسة علم التاريخ وأهم العلوم المساعدة لدراسته. وقد قسمته إلى فصلين رئيسين وخاتمة. تحدثتُ في الفصل الأول عن: ماهية التاريخ، فذكرتُ تعريف التاريخ لغة واصطلاحًا، وأهمية دراسة التاريخ للإنسان، والأطوار التي مرت بها الكتابة التاريخية، وأهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ. وأما الفصل الثاني: فقد خصصته للحديث عن العلوم المساعدة لدراسة علم التاريخ، وقد قسمتها إلى قسمين، أولهما: العلوم الاجتماعية؛ ومنها: علم الإنسان، وعلم الاجتماع، وعلم السكان، وعلم الجغرافيا، وعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، وعلم الأدب والفنون. وثانيهما: وهو يتعلق بعلوم الآثار والتراث؛ ومنها: علم المسكوكات، والأختام، والخطوط، والوثائق، والآثار، واللغات، وفقه اللغة، والنقوش. وخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: ماهية التاريخ ـ مراحل الكتابة التاريخية ـ صفات المؤرخ ـ العلوم الاجتماعية ـ علوم الآثار والتراث .

مقدمة :

مَن لا تاريخ له لا حاضر له، هذهِ مقولة نؤمن بها أشد الإيمان، فالتاريخ دومًا هو الحافز والدافع للإنسان أن يتقدم ويُحرز شيئًا، فالتاريخ البشري بشكل عام هو علم تخصص به الدارسون وأفردوا لهُ جانبًا عظيمًا من الاهتمام.

فلا شك أنَّ علم التاريخ كباقي العلوم يستند على حقائق علمية ثابتة من خلال الأدلة المروية عن المكان والإنسان، ومن خلال الأدلة المشاهدة الماثلة للعيان. فعلم التاريخ يقوم بتأصيل الأحداث والوقائع الهامة التي مرت على الأرض قبل الحياة البشرية، والأحداث التي جرَت بسبب الإنسان وهو ما يُعرف بالتاريخ البشري أو التاريخ الإنساني.

فعلم التاريخ ـ إذًا ـ يُعطي تصورًا دقيقًا وواضحًا عن العالم القديم، والتجارب التي مرَّ بها الإنسان، وبالتالي تكون هذه الدراسة بابًا من تجنب ما وقعَ بهِ الأقدمون من الأخطاء والتي جرّت عليهم الويلات والدمار. فعلم التاريخ هو دروس ماضية تُفيدنا للتخطيط المستقبلي.

أما عن إشكالية الدراسة، فيأتي في مقدمتها أن علم التاريخ أحد العلوم الإنسانية؛ فهو متعدد الأغراض والمناهج. لذا فمما يجب على الباحث في هذا العلم أن يكون مُلمًا بعدد من العلوم المساعدة لدراسته وفهمه، ومن ثم يستطيع مواصلة البحث